

**مسلّحون قبليون وشرقيّيّ اليمن يمنعون قوّات سعوديّة من الوصول إلى "منفذ شحن الحدودي" مع سلطنة عُمان..**

والجيش اليمني يُعلن تحقيق تقدّمًا استراتيجيًّا في خمس محافظات اليمن- الأناضول: منع مسلحون قبليون في محافظة المهرة شرقي اليمن، مساء السبت، قوات سعودية من الوصول إلى منفذ حدودي مع سلطنة عمان، وفق مصادر محلية.

وأوضحت المصادر، للأناضول، أن قوات سعودية تحركت من مطار الغيضة الدولي في المهرة، متوجهة إلى "منفذ شحن" الحدودي مع سلطنة عمان.

وأشارت المصادر، مفضلة عدم الكشف عن هويتها لاعتبارات أمنية، إلى أن مسلحين قبليين مناهضين للتوارد العسكري السعودي بالمهرة، اعتربوا طريق القوات السعودية قبل وصولها إلى المنفذ، وأجبروها على العودة إلى معسكر لها في مديرية حات بالمحافظة ذاتها.

ولفت إلى أن القوات السعودية كانت تحركت باتجاه "منفذ شحن" بذرية إ يصل جهاز فحص حراري سيتم تركيبه في المنفذ، ضمن إجراءات مكافحة التهريب.

ولم يصدر تعليق حتى الساعة 18:50 ت.غ من الجانب السعودي على الأمر.

فيما قال المتحدث باسم "لجنة الاعتصام السلمي بمحافظة المهرة" (أهلية) سالم بلحاف، التي تترعّم الاحتجاجات السلمية المناهضة للتوارد السعودي بالمحافظة، إن هذه التحركات السعودية في المهرة تأتي في إطار ما اعتبره سعي المملكة لـ"احتلال" المنفذ اليمني، وـ"السيطرة على المهرة بما يمكنها من البقاء الدائم" بها.

واعتبر بلحاف، في تصريح للأناضول، أن "شمامعة التهريب التي تتخذ منها السعودية حجة لتواردها في المهرة لم تقنع المجتمع المحلي ولا الدولي".

وأشار إلى أن لجنة الاعتصام ليس لها من حيث المبدأ أي إشكالية في مصالح سعودية مع الدولة اليمنية، لكن يجب أن يأتى ذلك عبر قنوات رسمية، وبموافقة أهالي المهرة، وعدم تعريضهم للخطر، وجر المحافظة لصراعات إقليمية.

وذكر أن لجنة الاعتصام علقت أنشطتها الجماهيرية ضد التواجد السعودي بالمحافظة بسبب جائحة كورونا، لكنها تعترض استئنافها خلال الأيام المقبلة، حتى خروج آخر جندي سعودي.

ومنذ نهاية 2017، دفعت السعودية بقوات تابعة لها وآليات عسكرية وأمنية، إلى محافظة المهرة، في إطار ما تقول إنه تعزيز الأمن وضبط ومكافحة عمليات التهريب، بحسب تصريحات للتحالف العربي الذي تقوده المملكة باليمن.

وإثر ذلك، تشكلت حركة تطلق على نفسها لجنة احتجاج أبناء المهرة السلمي، تنظم بين الحين والآخر تظاهرات ضد تواجد القوات السعودية بالمحافظة المحاذية لسلطنة عمان، وتصفه بـ"الاحتلال".

وتمتاز المهرة بامتلاكها أطول شريط ساحلي باليمن يقدر بـ560 كم مطل على بحر العرب، كما يوجد بالمحافظة مطار الغيضة الدولي، ومنفذان بربان مع سلطنة عمان هما "صرفيت" وـ"شحن"، إضافة إلى ميناء نشطون البحري.

ومن جهة أخرى، أعلن الجيش اليمني، مساء السبت، أن قواته حققت تقدماً ميدانياً استراتيجياً في خمس محافظات، إثر معارك ضد الحوثيين، تخللها إسقاط طائرتين مسيرتين للجماعة.

جاء ذلك في تصريح لمتحدث الجيش العميد الركن عبده مجلبي، نقله الموقع الإلكتروني للجيش "سبتمبر نت".

وأوضح مجلبي أن "قوات الجيش نجحت في تحقيق انتصارات وتقدمات ميدانية استراتيجية، عقب معارك تكبدت خلالها مليشيا الحوثي الانقلابية المتمردة، خسائر كبيرة، في مختلف الجبهات القتالية، خصوصاً في محافظات الضالع (جنوب) وصنعاء والجوف (شمال) والبيضاء (وسط) ومأرب (شرق)".

وأفاد بأن بين ما حررته قوات الجيش، "عدداً من المناطق والمرتفعات المهمة والقرى والمناطق الاستراتيجية شمالي مديرية قعطبة بمحافظة الضالع، في معارك مستمرة أمام انهيار وفرار المليشيات الحوثية".

وكشف أن "الجيش أسقط طائرتين مسيرتين للمليشيا الحوثية في مديرية نهم شرقي محافظة صنعاء، وفي منطقة الجدادر بمحافظة الجوف".

ولفت مجلبي إلى أن: "مقاتلات التحالف، شنت غارات ناجحة في الجبهات القتالية، أسفرت عن تدمير تحصينات ومخازن أسلحة وتعزيزات المليشيا الحوثية".

من جانبه، قال المتحدث باسم محور الضالع في الجيش فؤاد جباري، للأناضول، إن "القوات المشتركة تمكنت من السيطرة على عدد من المواقع الهامة في مديرية مريس، شمالي الضالع، عقب هجوم خاطف من 3 محاور".

وت تكون القوات المشتركة في الضالع، من "اللواء 83، والحزام الأمني" واللواء الخامس صاعقة، واللواء الأول والثاني مقاومة، والرابع احتياط، واللواء 30 مدرع، والقوات الخاصة".

وأشار جباري إلى أن العملية أسفرت عن "سقوط العشرات من مسلحي الحوثي بين قتيل وجريح، وأسر آخرين

واغتنام عدد كبير من الأسلحة والمعدات، (دون تحديد أرقام)“.  
ولم يتتس على الفور الحصول على تعقيب من قبل جماعة الحوثي إزاء ذلك.  
وللعام السادس، يشهد اليمن قتالاً مستمراً بين القوات الحكومية التي يدعمها تحالف عربي، والホوثيين  
المسيطرين على محافظات يمنية بينها العاصمة صنعاء منذ أيلول/ سبتمبر 2014.  
ومنذ مارس/ آذار 2015، يدعم تحالف عسكري عربي تقويه السعودية، القوات الحكومية بمواجهة الحوثيين،  
فيما تنفق الإمارات أموالاً طائلة لتدريب وتسليح قوات موازية لقوات الحكومة الشرعية.  
ودفع الصراع الملايين إلى حافة المجاعة، حيث بات 80 بالمئة من اليمنيين بحاجة لمساعدات.